

البرامج التنموية وأداء سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

The Development Programs and Labor Market Performance in Algeria during the period 2000-2014

طهراوي دومة علي¹، بسبع عبد القادر²

TAHRAOUI DOUMA Ali¹, BESSEBA Abdelkadir²,

¹ المركز الجامعي غليزان (الجزائر)، phd.Tahraoui@gmail.com

² جامعة سيدي بلعباس (الجزائر)، besseba.abdelkadir@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/04/01 تاريخ القبول: 2019/04/10 تاريخ النشر: 2019/04/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة 2000-2014 على أداء سوق الشغل بالجزائر مع تبيان دورها في مواجهة البطالة وضبط اختلالات سوق العمل. تم التوصل إلى أنه بعد عقدين من تبني سياسة تشغيل مركزة على برامج تسيير البطالة مأجورة بأموال الإنفاق العمومي، والتي نتج عنها انخفاض ثم استقرار في معدل البطالة بين معدل 9% و 10% حتى سنة 2014، إلا أن جل مناصب العمل كانت مؤقتة ودون إنتاجية ولا تساهم في خلق الثروة والسبب هو عدم التركيز على المحرك الأساسي للتشغيل وهو الاستثمار. كلمات مفتاحية: البطالة، سوق الشغل، برامج التنمية.

تصنيفات JEL: O1، J4، E24

Résumé:

Dans cette étude, nous visons à fournir une analyse dans laquelle nous pouvons expliquer L'impact des programmes de développement mis en œuvre au cours de la période 2000-2014 sur la performance du marché du travail en Algérie.

L'un des résultats les plus importants que nous ayons trouvés est qu'après près de deux décennies d'adoption d'une politique de l'emploi basée sur l'intervention de l'État sur le marché du travail. Basé sur des

programmes de gestion du chômage, basés sur un emploi rémunéré avec des fonds de dépenses publiques. Résultat: une baisse et une stabilité du taux de chômage entre 9% et 10% jusqu'en 2014. Cependant, la plupart des emplois créés sont temporaires, non productifs et ne contribuent pas à la création de richesse.

Mots-clés: chômage ; marché du travail ; programmes de développement.

Codes de classification JEL: E24, J4, O1

المؤلف المرسل: طهراوي دومة علي، الإيميل: phd.Tahraoui@gmail.com

مقدمة:

بعد انتهاء برامج الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول بكل نتائجها وانعكاسات نتج عنها تحسن على الجوانب النقدية والمالية مقابل ارتفاع في البطالة، حيث عمدت الجزائر إلى تنفيذ برامج للتنمية على غرار برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو بنية على تنشيط الطلب الكلي من خلال الإنفاق العام. ولمواجهة البطالة تضمنت هذه البرامج التنمية المطبقة مجموعة من السياسات والآليات لتخفيض معدلات البطالة وخلق مناصب عمل. وفي هذا البحث سوف نقوم بتحليل واقع سوق الشغل في الجزائر من خلال توضيح خصائصه ومميزاته ومؤشراته وكذا تقييم أدائه من خلال التركيز على الفترة 2000-2014. وفي ضوء هذا العرض نتأكد لدينا أهمية دراسة الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة برامج التنمية المطبقة بالجزائر في ضبط سوق الشغل خلال الفترة 2000-2014؟

الفرضيات:

للإجابة على الاشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- كان لبرامج التشغيل المطبقة أثر إيجابي في تخفيض معدلات البطالة.
- البرامج التنموية المطبقة هي برامج لاستهداف البطالة وليست برامج تشغيل حقيقية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في قياس مدى فعالية البرامج وسياسات الحكومية المتبعة من قبل الجزائر لترقية التشغيل ومواجهة البطالة.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة 2000-2014 على أداء سوق الشغل مع تبيان دورها في مواجهة البطالة وضبط اختلالات سوق العمل.

منهج البحث:

سنعتمد على المنهج الوصفي لوصف البطالة والتشغيل وسوق العمل، كما سوف نستخدم المنهج التحليلي من خلال دراسة إحصائية تحليلية توضح تأثير البرامج التنموية على أداء سوق الشغل وذلك بدراسة وتحليل تطور مؤشرات.

محاور البحث:

عرف سوق الشغل في الجزائر تغيرات كبيرة تزامنت مع خصائص المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، حيث نبين تطور أهم مؤشرات من خلال عرض البطالة والتشغيل وذلك بإبراز خصائص كل مرحلة وأثرها على السوق العمل. حيث يضم البحث: أولا: البطالة والتشغيل خلال الفترة 2000-2009، ثانيا: البطالة والتشغيل في الفترة الحالية 2010-2014، وثالثا: تحليل مؤشرات سوق الشغل في الجزائر في ظل برامج التنمية المطبقة.

1. البطالة والتشغيل خلال الفترة 2000-2009

1.1 خصائص الفترة 2000-2009

بعد انتهاء برامج الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الأول بكل نتائجها وانعكاسات نتج عنها تحسن على الجوانب النقدية والمالية مقابل ارتفاع في البطالة، حيث عمدت الجزائر إلى تنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية مبنية على تدعيم الاستثمار الأجنبي وتحسين مناخ الأعمال وتحرير التجارة وتشجيع القطاع الخاص في إطار مبادئ اقتصاد السوق وذلك من خلال تنفيذ برامج للتنمية خلال الفترة 2000-2009 هدفها إعادة تنشيط الطلب الكلي.

برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو 2000-2009: ابتداء من سنة 2000 و مع ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و تحسن مداخل الدولة، و أمام الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية

شرعت الحكومة الجزائرية سنة 2001 في تطبيق برنامج للإنعاش الاقتصادي، خصص له غلاف مالي قدر 525 مليار دينار على امتداد أربع سنوات انطلق سنة 2001 إلى غاية 2004، مدعما ببرنامج آخر مكمل لدعم النمو الممتد من 2005 إلى 2009 رصد له 50 مليار دولار.

والهدف من برنامج الإنعاش الاقتصادي هو تفعيل الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها توفير مناصب الشغل وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني، وفق تحولات التي تميز المسار التنموي وبالتالي الربط بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي. بحيث يركز البرنامج الإنعاش الاقتصادي على المحاور التالية¹:

- رفع وتيرة النمو الاقتصادي.

- مكافحة الفقر.

- إنشاء مناصب الشغل.

- التوازن الجهوي وإعادة إحياء بعض المناطق.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي قد خصص أكبر نسبة للقطاع الأشغال الكبرى بنسبة 40%، ذلك لأنه يعمل على توفير مناصب شغل في المدى القصير، ويعمل على توفير البنية التحتية الملائمة لنهوض القطاع الخاص وإنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية، كما يلاحظ أيضا وبوضوح استحواذ القطاعات الأشغال الكبرى والتنمية المحلية والفلاحية والصيد لوحدها استثمارات تصل قيمتها إلى أكثر من 388 مليار د.ج، أي نسبة 74% تقريبا من الغلاف المالي، أما الباقي فقد وزع للقطاعات الموجهة لدعم الإصلاحات والموارد البشرية و دعم القطاعات والنشاطات المنتجة للثروة والقيمة والموفرة لمناصب العمل وإعادة تأهيل الهياكل والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية وترقية مستويات المعيشة، وتحقيق ضغوط سوق العمل وتوسيع آليات الاستفادة من الفرص التي تقدمها الدولة وانتشارها.

تبع هذا البرنامج تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 و الذي خصص له

ما يقارب 4200 مليار دج، إذ كان الهدف منه:

- تحسين شروط العيش للمواطنين.

- ضح أكبر قدر من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع النمو.
- إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات.

ويمكن عرض المخصصات المالية لهذا البرنامج كما يلي:

الجدول (01): مخصصات برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

النسبة %	المبلغ المخصص مليار دج	مخصصات البرنامج
45.24%	1900	تحسين ظروف العيش للمواطنين
40,48%	1700	تطوير المنشآت القاعدية
8,33%	350	دعم الاقتصاد الوطني
4,76%	200	عصرنة الخدمات العمومية
1,19%	50	تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال
%100	4200	المجموع

المصدر: منشورات المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2010.

من خلال الجدولين يتضح اهتمام الدولة منذ سنة 2000 بالاستثمار في المنشآت القاعدية للبنية التحتية وإهمال للقطاعات الانتاجية. ورغم هذا الخلل الهيكلي في استراتيجية التنمية، إلا أن هذه البرامج أدت إلى عودة التوازنات الاقتصادية الكلية للجزائر. ومنها تحسن في مستويات البطالة التي كانت تشكل تحدي كبير للجزائر أثناء لإصلاحات حيث انخفضت من 29% سنة 1999 الى 10 % سنة 2010.

2.1 تطور البطالة وحجم التشغيل

ساهمت هذه البرامج بامتصاص البطالة، بحيث منذ انطلاقتها سمحت بإنشاء 751812 منصب شغل منها 464930 منصب دائم و 292882 منصب مؤقت، وقد استفادت المؤسسات الخاصة بشكل معتبر حيث بلغت حصيلة هذا البرنامج 22400 مؤسسة مع نهاية جوان 2004 منها 96 % مؤسسات خاصة. وهذا العدد يفوق عدد المناصب الشغل التي كانت متوقعة من هذا البرنامج خلال الفترة 2001 - 2004 والمقدرة ب 713150 منصب شغل وبالتالي هذا البرنامج قد حقق أهدافه في مجال التشغيل وازيادة قدرها 38662 منصب شغل عن المتوقع.

حيث شهدت معدلات البطالة تراجعاً محسوساً ، إذ انخفضت نسبتها إلى النصف خلال خمس سنوات حيث انتقلت من حوالي 30% سنة 2000 إلى 15.3% سنة 2005 لتقارب الثلث سنة 2009 حيث قدرت بـ 10.3% ، إلا أن هذه النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب شغل و تقليص البطالة خلال هذه الفترة تعود للأثر البالغ لارتفاع أسعار النفط على تحسن الوضع الاقتصادي ، و كذا تحسن الوضع الأمني ، الذي ساعد على الاستقرار السياسي و تحسن المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية، حيث أدى إنعاش الاستثمارات العمومية و الخاصة عن طريق كل من البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية الذي سجل منذ انطلاقه سنة 2000 إلى سنة 2004 إنشاء 822157 منصب عمل، و برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جرى تنفيذه في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 و الذي تمكن من خلق 751812 منصب شغل بالإضافة إلى ما تم توفيره من فرص عمل في برامج أخرى مثل برنامج إنشاء مليون سكن وبرنامج تنمية الهضاب. كما خصصت الجزائر سنة 2004 حوالي 21 مليار دينار جزائري للقضاء على البطالة، بزيادة قدرها 13 % مقارنة بسنة 2003، إضافة إلى رفع قيمة الاستثمارات إلى 10 مليون دينار، وتوسيع دعم قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة. حيث ساهمت أجهزة ترقية الاستثمار والتشغيل في تخفيض مستوى البطالة كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي أنشئت 74173 منصب شغل خلال سنة 2004.²

كل هذه السياسات أثمر عدد هام من مناصب الشغل فخلال العشر سنوات 2000-2009 تم توظيف قرابة ثلاث ملايين و نصف المليون من المستخدمين في الإدارات و مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الفلاحي و الورشات، بالإضافة إلى أكثر من مليونين و نصف المليون من المناصب من خلال مختلف الآليات التي استحدثت لمحاربة البطالة ، وحيث نجد مليوني منصب شغل خلال الفترة الخماسية 2004 - 2009، في كل من القطاع الاقتصادي و لعمومي من خلال برامج الكثافة العالية لليد العاملة.³ وأجهزة خلق نشاطات تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب ، فحسب البنك العالمي فقد سمحت أجهزة التشغيل المؤقت باستحداث 2695528 منصب عمل في الفترة 2000 - 2009.⁴

الجدول (02) : تطور معدلات البطالة للفترة 2000-2009

السنوات	العاطلون عن العمل (بالملايين)	معدل البطالة %
2000	2.43	29.8
2001	2.58	28.4
2002	2.41	26.0
2003	2.07	23.7
2004	1.67	17.7
2005	1.44	15.3
2006	1.24	12.3
2007	1.37	13.8
2008	1.16	11.3
2009	1.07	10.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

في هذه الفترة مست البطالة كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية. فمن مجموع العاطلين عن العمل والبالغ عددهم 1.7 مليون شخص نجد أن أكثر من 73% منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة. كما تميزت المناصب التي تم خلقها في إطار هذه السياسات بالطبيعة المؤقتة للعمل و التي تشكل مصدر قلق بالنظر لكون نسبة أكبر من العمالة تشغل وظائف مؤقتة 37 % مقارنة بالوظائف الدائمة 34%، في حين تشكل العمالة الحرة النسبة المتبقية.⁵

2. البطالة والتشغيل في الفترة الحالية 2010-2014

1.2 خصائص الفترة 2010-2014

نتج عن البرامج السابقة 2000-2009 عودة التوازنات الاقتصادية الكلية بصفة تدريجية وللمحافظة على استقرارها تم برمجة البرنامج الخماسي 2010-2014. والذي يعتبر امتداد لنفس المنهج

المتبع في تسيير لاقتصاد المبني على تنشيط الطلب من خلال الانفاق الحكومي، من خلال تجسيد برنامج توظيف النمو 2010-2014.

1.1.2 برنامج توظيف النمو 2010-2014:

خصصت الجزائر خلال هذا الخماسي غلafa ماليا كبيرا من أجل تسريع انجاز مشاريع اجتماعية واقتصادية لدعم النمو، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه كذلك تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تشمل قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي 2010-2014 مبلغ 21214 مليار دج، ولعل من بين أهداف هذا البرنامج الخماسي ذكر:⁶

الجدول (03) : مضمون برنامج توظيف النمو 2010-2014 الوحدة : مليار دينار

المبالغ	القطاعات	المبالغ	القطاعات
1000	التنمية الريفية	3700	السكن
886	التعليم العالي	3100	الاشغال العمومية
852	التربية الوطنية	2000	الموارد المائية
619	الصحة	1130	الشبيبة والرياضة

المصدر: وزارة المالية، سنة 2014.

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي
- تحسين الخدمات العمومية، المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية
- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي

• النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال

2.1.2 رجوع واستقرار التوازنات الاقتصادية الكلية:

حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرارا في التوازنات الاقتصادية الكلية ومنها:

- تحسن معدل النمو الاقتصادي والذي انتقل من 2.2 % سنة 2000 إلى 3.3 % سنة 2010 وعرف استقرارا حتى سنة 2014.

- نجحت الجزائر في ضبط الأوضاع المالية إلى درجة كبيرة، حيث ترتب عن ذلك تغير عجز الميزانية قدره 53190 مليون دج ما يعادل 1.28 % من الناتج الداخلي الخام سنة 2001، إلى فائض سنة 2012 مقداره 68710 مليون دج أي ما يعادل 4.3 % من الناتج الداخلي الخام.

- اما المديونية الخارجية والتي شكلت أحد العقبات الصعبة أمام حركة الاقتصاد الجزائري والتي وصلت حدود 17 مليار دولار سنة 1999 لأنها عرفت انخفاض بشكل مستمر من سنة إلى أخرى، فقد استطاعت الجزائر أن تخفض من هذه المديونية الخارجية من 25.3 مليار دولار سنة 2001 إلى أدنى مستوى سنة 2013 لتصل إلى 3.99 مليار دولار.

- الاستمرار في برنامج الاستثمار وزيادة مداخيل الأسر رفع من معدلات التضخم إلى غاية سنة 2004 أين بلغ نسبة 3.56 بالمائة وعلى الرغم من أن المعدل وصل إلى أقصى حد له سنة 2012 حيث بلغ 9 بالمائة نتيجة التوسع في الإصدار النقدي لتغذية الميزانية العامة نتيجة الارتفاعات المستمرة في أجور عمال وموظفي الوظيف العمومي، إلا أنه سرعان ما عاود انخفاضه إلى حدود 4 بالمائة عام 2014.

- من الملاحظ، استمرارية النتائج الحسنة المسجلة على الميزان التجاري خلال الفترة 2010-2014 ويرجع ذلك لسعر برميل النفط الذي شكل أحد العناصر الأساسية التي تلعب دورا هاما في بناء المالية الداخلية والخارجية، فمع بداية عام 2000 تعززت المؤشرات الخارجية للجزائر خاصة ميزان المدفوعات واحتياطات الصرف في آن واحد بفضل ارتفاع متوسط السعر السنوي لبرميل النفط. وكذا تزايد حجم صادرات المحروقات التي سجلت ارتفاعا وبالتالي ارتفع فائض الميزان ليقارب 17 مليار دولار سنة 2014.

- انخفاض كبير في معدل البطالة والذي كان معدلها 29.8 % سنة 2000 ليلغ 10 % سنة 2010 ثم 9.8 سنة 2014. حيث نجد ان البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014 تضمن هدف خلق ما يقارب 3 ملايين منصب عمل، حيث يعتبر انشاء مناصب الشغل هدف من ضمن ستة اهداف الخاصة بالبرنامج الخماسي، ففي سنة 2010 خصص مبلغ 6468.8 مليار دينار كإنفاق حكومي، اذ عرف نمو بنسبة 24.6 % مقارنة بسنة 2009، ويمثل نسبة 53.69 % من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة معتبرة تدل على اهمية الانفاق الحكومي كعنصر من عناصر الطلب الكلي.

وفي المقابل واصل الانفاق الحكومي تأثيره الايجابي على مستوى التشغيل، ويتضح ذلك من خلال اسهامه في حجم السكان المشتغلون الذي عرف ارتفاع من 9472000 سنة 2009 الى 9735000 منصب شغل سنة 2010 لينخفض بذلك معدل البطالة ويستقر في حدود 10 % سنة 2010. اما في سنة 2011 خصص مبلغ 8272.6 مليار دج كإنفاق حكومي، حيث قدرت نفقات التشغيل ب 4291.2 مليار دج اي بنسبة 51.87 % أما نفقات التجهيز فقد قدرت ب 3981.4 مليار دج اي بنسبة 48.13 %، خلالها انتقل حجم السكان المشتغلون الى حدود 1035000، اي بزيادة 615000 منصب لذاك نجد ان التوسع في الانفاق الحكومي يعتبر متغير اساسي في سياسة التشغيل بالجزائر.

2.2 تطور البطالة وحجم التشغيل

لقد ركزت البرامج المتبعة في الفترة السابقة على إمتصاص البطالة من خلال إنتهاج سياسات تشغيل مبنية على تدخل الدولة في سوق الشغل، والتي اعتمدت على اليات تشغيل الشباب والشغل المأجور واعتمدت على خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمنهج اساسي لمكافحة البطالة، حيث نتج عنها استقرار معدل البطالة بين معدل 10 % و 09 % . وهو ما يوضحه الجدول رقم 4.

نلاحظ إرتفاع حجم السكان المشتغلين خلال الفترة 2010-2013 من 9 ملايين عامل إلى 10 مليون عامل لكن في سنة 2014 بدأت معطيات سوق الشغل في التدهور لينخفض حجم السكان النشطين والمشتغلين، مما سبب ارتفاع في حجم السكان العطلين. حيث بلغت نسبة النشاط الاقتصادي

لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 40.7 % بنسبة 66.3 % لدى الذكور و 14.9% لدى الاناث، اما نسبة السكان المشتغلين بلغت 26% من اجمالي السكان حيث يشكل الاجراء 70 % من حجم المشتغلين، ويشغل القطاع الخاص والمختلط 60% من اليد العاملة.

الجدول (04): تطور البطالة وحجم التشغيل للفترة 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
السكان النشطين	10.81 2	10661	11423	11964	11453
السكان المشتغلون	9.735	9599	10170	10788	10239
السكان العاطلين	1.076	1063	1253	1175	1214
معدل البطالة	%10,0	%10,0	%11.0	%09.8	%10.6

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على www.ons.dz/emploi-chômage

3. تحليل مؤشرات سوق الشغل في الجزائر في ظل برامج التنمية المطبقة

بعد تطرقنا لتطور البطالة نجد أن لكل مرحلة ظروف معينة أثرت على سوق الشغل وحركيته، نحاول في هذا المبحث أن نحلل أهم المؤشرات المتعلقة به ونقدم تقييما لأدائه خلال الفترة 2000-2013.

1.3 واقع القوى العاملة وتوزعها خلال الفترة 2000-2013

1.1.3 القوى العاملة المشتغلة

سنحاول التطرق إلى أهم مخرجات سوق الشغل والتي تشمل فئة السكان النشطين وفئة السكان المشتغلين، وتحليل تطور كل فئة خلال الفترة 2000-2013.

السكان النشطين خلال الفترة 2000-2013:

تضم هذه الفئة كل السكان الذين يكونون القوة الإنتاجية للمجتمع، أي السكان الذين يمكن الاستفادة منهم في النشاط الاجتماعي، وهي تمثل القوة البشرية الشغيلة والمدخرة في المجتمع. و حسب الديوان الوطني للإحصاء تتكون هذه الفئة من السكان المشتغلين فعلا وكذا الذين يبحثون عن شغل

(1 STR و 2 STR) ⁷ نوضحهما كما يلي:

أ - الباحثون عن العمل (STR 1): هو كل شخص في سن العمل (16-64) سنة، لم يشتغل من قبل ولا يشتغل خلال فترة الاستقصاء و يبحث عن عمل .

ب - الباحثون عن العمل (STR 2): هو كل شخص في سن العمل (16-64) سنة اشتغل من قبل و لا يشتغل خلال فترة الاستقصاء و يبحث عن عمل.⁸
وقد عرفت هذه الفترة تطور كبيرا لحجم السكان النشطين حيث انتقل عددهم من 8 ملايين ونصف سنة 2000 إلى 12 مليون سنة 2013، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (05): تطور حجم السكان النشطين خلال الفترة 2000-2013 الوحدة : 1000

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011	2012	2013
العدد	8.568	9.303	9.469	10.109	10.315	10.812	11.413	11.953	12.107

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على www.ons.dz/emploi-chômage

السكان المشتغلين خلال الفترة 2000-2013:

حسب الديوان الوطني للإحصاء فإن فئة السكان المشتغلين عرفت تطور كبيرا لحجم السكان المشتغلون حيث انتقل عددهم من 6 ملايين سنة 2000 إلى 10 ملايين ونصف سنة 2013، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (06): يمثل تطور السكان المشتغلون خلال الفترة 2000-2013

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011	2012	2013
العدد	6.228	6.890	7.798	8.868	9.146	9.735	10.350	10.412	10.507

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على www.ons.dz/emploi-chômage

2.1.3 القوى العاملة العاطلة

مفهوم القوى العاملة العاطلة:

حسب الديوان الوطني للإحصاء فـالسكان العاطلون "غير المشتغلين" (STR) هم الأشخاص الذين صرحوا أنهم لم يشتغلوا ولو لساعة خلال الفترة المرجعية، رغم رغبتهم في العمل والتحاقهم بركب الباحثين عن مناصب عمل. وتتكون هذه الفئة هي الأخرى من نوعين من البطالين هما⁹:

- أ- العاطلون عن العمل (STR 1): الذين سبق لهم أن اشتغلوا ثم عادوا إلى البطالة ليدخلوا في عداد البطالين بسبب تسريح أو استقالة أو انتهاء المدة (العقد) . . . الخ.
- ب- العاطلون عن العمل (STR 2): الذين لم سبق لهم أن اشتغلوا وذلك إما لأنها فئة جديدة الانتماء للسكان النشطين بحكم السن، أو أنهم وجدوا صعوبات في إيجاد مناصب عمل.
- ومن خلال الجدول الموالي يمكننا تحليل تطور القوى العاملة العاطلة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013:

الجدول (07): يمثل تطور الفئة العاطلة الفترة 2000-2013

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2011	2012	2013
عدد البطالين	2.610	2.413	1.734	1.265	1.169	1.076	1.063	1.027	1.029

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على www.ons.dz/emploi-chômage

- ومن خلال الجدول الموالي يمكننا تحليل تطور القوى العاملة العاطلة في الجزائر خلال الفترة 2000-2013:

بعد الآثار السلبية لفترة الإصلاحات والتي نتج عنها ارتفاع كبير في عدد العاطلين و ارتفاع الزيادة السنوية لعدد الداخلين الجدد لسوق العمل و الذي قدر بـ 250000 فرد في السنة ومن جهة أخرى نتيجة العدد الهائل من العمال المسرحين نتيجة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، بعدها سجل انخفاض بطئ في معدل البطالة حتى سنة 2003 حيث انتقل من 29.8 % سنة 1999 إلى 23.7 % سنة 2003¹⁰. كما سجل تراجع مهم في معدل البطالة ليصل إلى 10% سنة 2010 مقارنة بسنة 2000 أين قدر بـ 29 % وانتقل معه عدد العاطلين عن العمل من 2.610 مليون عاطل سنة 2000 إلى 1.029 مليون عاطل سنة 2013.

خصائص القوى العاملة العاطلة: سنحاول تحليل خصائص وهيكل القوة العاملة العاطلة وذلك من خلال التعرض إلى هيكلتها من ناحية السكن والعمر والجنس ونوع المستوى التعليمي.

هيكلك قوة العمل العاطلة وفقا لمعيار الوسط: من خلال هذا الجدول الآتي يمكن استنتاج نظرة عن توزيع العاطلين عن العمل في الحضر والريف.

الجدول (08): توزيع العاطلين حسب المكان خلال الفترة 2000-2013

2013	2010	2008	2006	2003	2000	
8325000	7115000	8761000	6067961	5109407	4876650	القوة النشطة في الحضر
7758300	6777366	7540000	1012000	1223119	1486988	عدد العاطلين
11.73	12.81	10.6	11.55	23.93	30.492	النسبة %
3804000	3697000	1554000	4041684	3652918	3276997	القوة النشطة في الريف
626000	496324	322000	157000	855151	940738	عدد العاطلين
12.08	11.47	8.70	10.10	23.41	28.71	النسبة %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على www.ons.dz/emploi-chômage

من خلال ملاحظة بيانات الجدول يتضح لنا أن عدد العاطلين عن العمل في الحضر أكبر من عددهم في الريف، وهذه نتيجة منطقية بالنظر إلى التوزيع غير المتوازي للسكان بين الريف والحضر الذي سببه عدم توازن توزيع الأنشطة الاقتصادية من جهة وبسبب سنوات التسعينات التي أجبرت السكان على الهجرة نحو المدن من جهة أخرى، وقد نتج عن هذه الأسباب مجتمعة قوة نشطة حضرية أكبر من القوة النشطة في الريف، حيث يسجل من خلال الجدول انخفاض مستمر لعدد العاطلين عن العمل في الريف فانخفض من 940738 عاطل في سنة 2000 إلى 322000 سنة 2010 وهذا راجع إلى الانخفاض في القوة النشطة في الريف، حيث انخفضت من 3276997 فرد سنة 2000 إلى 1554000 فرد سنة 2008 والتي تفسر بانتقالها إلى المدن، ويظهر هذا جليا من خلال الارتفاع في حجم الفئة النشطة في الحضر والتي انتقلت من 4876650 فرد سنة 2000 إلى 8761000 فرد سنة 2008 بمعدل نمو سنوي قدر بـ 8.27% في المتوسط.

البرامج التنموية وأداء سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

ومن أجل الوصول إلى درجة حدة البطالة في الوسطين، وبدلاً من الاكتفاء بنسبة التعطل من إجمالي قوة العمل العاطلة في الوسطين (الحضر والريف) نستعين بنسبة التعطل خلال الفترة 2000-2013 في الوسطين، حيث أنها في انخفاض في كلا الوسطين، حيث انخفضت نسبة البطالة من 30.49% إلى 10.6% في الحضر، وبالمقابل انخفض معدل البطالة في الريف من 28.71% إلى 12.08% خلال الفترة 2000-2013.

هيكل قوة العمل العاطلة وفقاً لمعيار السن:

الجدول (09): توزيع العاطلين عن العمل حسب السن خلال الفترة 2000-2013

السنة الفئة	2000	2003	2006	2007	2008	2011	2013
15-20 سنة	393441	329 136	166 414	175 245	140 000	125472	119000
%	16.81	15.83	13.41	12.74	11.97	11.31	11.07
20-24 سنة	687958	666 872	369 982	421 404	388 000	332000	321400
%	29.4	32.09	29.81	30.65	33.19	31.42	30.12
25-29 سنة	578984	509 289	333 483	393 024	348 000	374100	392427
%	24.75	24.50	26.9	28.6	29.77	31.24	33.50
30-34 سنة	280890	245 568	170 394	187 488	149 000	126000	112300
%	12.00	11.81	13.73	13.63	12.74	11.65	10.87
35-39 سنة	155896	133 532	91 115	93 151	69 000	61000	58230
%	6.66	6.42	7.34	6.77	5.93	5.35	5.17
40-44 سنة	93287	75 108	48 942	48 364	34 000	28023	26000
%	3.98	3.61	3.94	3.51	2.9	2.15	2.04
45-49 سنة	72662	62 516	28 415	22 192	19 000	17000	15269
%	3.10	3.00	2.3	1.61	1.62	1.31	1.12
50-54 سنة	58163	40 295	255 44	24 182	15 000	14230	14000
%	2.48	1.93	2.06	1.75	1.3	1.22	1.1
55-59 سنة	18169	15 954	6 553	9 613	7 000	6850	6920
%	0.77	0.76	0.53	0.7	0.6	0.53	0.54

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على www.ons.dz/emploi-chômage

نحاول تحليل القوة العاطلة وفقا لمعيار السن من خلال الجدول 09. من خلال بيانات الجدول نلاحظ أن العاطلين عن العمل هم معظمهم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، وقد بلغت نسبتهم عام 2001 حوالي 70.96% ثم ارتفعت إلى 74.93% ضمن هذه الفئة، يلاحظ أن الفئة العمرية (20-24) هي الأكثر تضررا حيث تراوحت معدلاتها بين 29.4% إلى 33.19% في الفترة (2000-2013) بدون تجربة أو خبرة، حيث أن أغلب المؤسسات الاقتصادية تعطي أولوية التوظيف للأفراد المؤهلين وذوي الخبرة المهنية.

كما يرجع ارتفاع معدل البطالة بين فئات الشباب بزيادة الداخلين إلى سوق العمل، وعدم تلاؤم احتياجات سوق العمل مع مخرجات المنظومة التعليمية من جهة، وقلة الخبرة المهنية التي تحدد في أغلب شروط التوظيف سواء في القطاع العام أو الخاص من جهة أخرى.

تطور القوة العاطلة وفقا لمعيار الجنس:

دراستنا لسوق الشغل بالجزائر يبين ان هناك فرقا كبيرا بين نسبي البطالة للذكور والإناث وهذا راجع أولا لاختلاف حجم قوة العمل بين الجنسين من جهة وحجم قوة العمل المشتغلة بين الجنسين من جهة أخرى. ونوضح أهم تطورات معدلات البطالة في الجنسين من خلال الجدول 10. نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نسبة البطالة لدى الذكور سجلت انخفاضا خلال الفترة (2000-2013) حيث كانت النسبة في سنة 2000 تقدر بـ 92% وانخفضت إلى 74% سنة 2010 ثم انخفضت إلى 68% سنة 2013.

الجدول (10): تطور معدلات البطالة بين الجنسين خلال الفترة 2000-2013

النوع \ السنوات	2000	2003	2005	2007	2008	2010	2013
نسبة بطالة الذكور %	92.04	84.68	76.81	75.03	74.2	67.75	68.36
نسبة بطالة الإناث %	7.62	15.32	23.19	24.97	25.8	32.25	31.64

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على www.ons.dz/emploi-chômage

وهذا راجع إلى زيادة فرص العمل من خلال البرامج التنموية الحكومية وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تشغل الذكور أكثر من الإناث، وبالمقابل نلاحظ نسبة البطالة لدى الإناث في ارتفاع مستمر حيث انتقلت من 7% سنة 2000 إلى 32% سنة 2010 ثم انخفضت إلى 31% سنة 2013 بسبب التوسع في تعليم الإناث ودخولهم بكثرة في سوق العمل.

تطور القوة العاطلة وفقا لمعيار التعليم:

يعتبر التعليم عاملا مهما في التنمية، حيث يمكن تفسير زيادة النمو الاقتصادي بالاستثمارات المتزايدة في رأس المال البشري من خلال تعليم الناس والرفع من كفاءتهم ومن دون شك فإن الموارد البشرية المتعلمة والمستثمرة في النشاط الاقتصادي لا بد وأن تنتج الثروة المتزايدة¹¹.

و يمكننا ملاحظة أي فئة من التعليم هي متضررة أكثر من هذه المشكلة من خلال بيانات الجدول التالي الذي يوضح البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي من 1990 إلى 2012، كما يلي:

الجدول (11): البطالة في الجزائر حسب المستوى التعليمي في الفترة 1990-2012

المستوى التعليمي	الابتدائي	الثانوي	التعليم العالي
النسبة	2.75 %	23 %	11.4 %

source: The word bank, word development indicators, 2012, p265 .

يشير الجدول أعلاه إلى تدني المستوى التعليمي لنسبة كبيرة من العاطلين عن العمل في الجزائر حيث تراوحت البطالة لدى من يحملون الابتدائية كنسبة من البطالة الكلية 57.2%، و بالمقابل فحسب الاستطلاع الذي أجري في 2010 أصبحت هذه الفئة تتميز ب¹²:

- نجد أن 25.5 % من الشباب لا هم متمدرسون ولا هم ينتمون للقوى العاملة ، وهذا يرجع بالدرجة الأولى ليأسهم من إيجاد فرصة عمل وربما يرجع ذلك لإعتمادهم على العائل الأول في الأسرة.
- أصبح المستوى التعليمي والشهادة العلمية عائقا في إيجاد منصب عمل، فحسب الإحصائيات فإن معدل البطالة يتزايد مع المستوى التعليمي وهذا مخالف لكل النتائج المتوصل إليها في الاقتصاديات الأخرى.

- يوجد نسبة كبيرة من العاطلين حوالي 54.1% لم تتمكن من إيجاد منصب عمل بعد سنتين من البحث عن العمل.

العلاقة بين معدل البطالة ومعدل النشاط والتشغيل: لنحلل العلاقة الموجودة بين هذه المعدلات من خلال الجدول التالي و الذي يبين تطور كل من معدل البطالة، النشاط، معدل التشغيل:

الجدول (12): تطور مؤشرات سوق الشغل بالجزائر خلال الفترة 2002-2013

السنة	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13
معدل النشاط	29.62	27.8	29.6	29.15	30.55	29.58	30.00	29.94	30.20	40.0	44.3	48.9
معدل التشغيل	75.0	76.3	82.3	84.7	87.7	86.2	88.7	89.8	90.0	90.0	89.0	90.2
معدل البطالة	25.0	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0	10.0	11.0	09.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على www.ons.dz/emploi-chômage

نلاحظ أن العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التشغيل وهذا مؤشر يدل على أن البطالة ستخفيض مستقبلا إذا كان للاقتصاد القدرة على خلق مناصب الشغل. كما نلاحظ أن العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل النشاط تظهر للوهلة الأولى أن زيادة معدل النشاط تخفض من معدل البطالة وإذا أمعنا النظر في الشكل نجد أن هذا غير صحيح لأنه بين سنتي 2004 و 2005 انخفض معدل النشاط وانخفض معه معدل البطالة وفي نفس الفترة كان معدل العمالة ثابتا تقريبا مما يوحي أن العلاقة الحقيقية بين معدل البطالة والنشاط هي علاقة طردية وليست عكسية، ولما كان معدل العمالة متزايدا كانت العلاقة عكسية وهذا يدل على أن معدل العمالة يؤثر بالإيجاب على معدل البطالة في حين أن معدل النشاط يؤثر بالسلب لكن قدرة الاقتصاد على توفير مناصب الشغل كانت أقوى من تدفق الأفراد من خارج القوى العاملة إلى داخلها. وقد كان معدل العمالة ثابتا تقريبا بين سنتي 2004 و 2005 وكان الفرق بينهما ربع نقطة بينما كان الفرق بين معدلات البطالة أكثر من نقطتين وهنا يظهر نوع من التناقض، إذ كيف ينخفض معدل البطالة بأكثر من نقطتين مع العلم أن الاقتصاد بقي على ما هو عليه

من حيث قدرته على توفير مناصب الشغل ونحن نعلم في السابق أن العلاقة بين معدل البطالة ومعدل العمالة هي علاقة عكسية¹³.

إن معدل العمالة يتحسن بمجرد تحول الأفراد من التعتل إلى الشغل أو من خارج القوى العاملة إلى الشغل وبالتالي فإن هذا المعدل يعبر بالفعل عن مدى استخدام الاقتصاد لليد العاملة. أما معدل البطالة فينخفض بمجرد انخفاض الأفراد العاطلين ولا يعني هذا أم تحولوا بالضرورة إلى أفراد مشغولين، ومن المحتمل أن يتحول جزء منهم إلى خارج القوى العاملة وعليه فإن انخفاض معدل البطالة لا يعني انتعاش الاقتصاد إلا إذا تصاحب مع زيادة معدل العمالة. من التحليل السابق يظهر جليا أن انخفاض معدلات البطالة أحيانا لا تدل على تحسن الاقتصاد إن لم تكن مصحوبة بارتفاع معدلات العمالة وبالتالي فإن الاعتماد على هذا المؤشر يكون مضللا، أما تحسن معدلات العمالة يؤدي حتما إلى انخفاض معدل البطالة ويعكس بالفعل الحالة الجيدة للاقتصاد والتي يقترب فيها من التشغيل الكامل وتنخفض فيها فجوة أوكيون. إذن يكون من الأولى استخدام معدل العمالة للدلالة على فعالية سوق العمالة وسياسات التشغيل بدلا من معدل البطالة.

فعلى الرغم من تحسن مؤشرات سوق الشغل بالجزائر لكنها مازالت بعيدة عن المستويات المقبولة، فمعدل البطالة مازال مرتفعا ومعدلات النشاط والعمالة مازالت منخفضة. إن معدل البطالة الذي يعكس إلى حد ما مستوى الاستخدام الكامل ما زال كبيرا رغم ضعف معدل النشاط. وبتعبير آخر فإن هناك عدد كبير من السكان في سن العمل غير نشطين ولا يبحثون عن العمل ولو أصبحوا نشطين لكان هذا المعدل أكبر، وهذا يدل على أن الاقتصاد الجزائري ما زال عاجزا على توفير العدد الكافي من الوظائف. وإذا قارنا معدل النشاط في الجزائر مع الدول المتطورة نلاحظ أنه في هذه الأخيرة يكاد يقترب من الواحد مما يدل على أن جميع السكان في سن العمل يعتبرون من السكان النشطين بعكس الحالة عندنا بحيث أن هذا المعدل لا يتجاوز النصف.

الخاتمة:

من أهم نتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا لأداء سوق الشغل في الجزائر في ظل البرامج التنموية المطبقة خلال الفترة 2000-2014، وجدنا انه بعد حوالي عقدين من تبني سياسة تشغيل مبنية على تدخل الدولة في سوق الشغل، والمرتكزة على برامج تسيير البطالة، المعتمدة على الشغل المأجور بأموال الانفاق العمومي القادمة ريع المحروقات، وسياسة تشغيل الشباب عن طريق خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والذي نتج عنهما انخفاض ثم استقرار في معدل البطالة بين معدل 10 % و 09 % حتى سنة 2014. لكن رغم ذلك فان حل مناصب العمل التي تم خلقها مؤقتة ودون انتاجية ولا تساهم في خلق الثروة، والسبب هو عدم التركيز على المحرك الأساسي للتشغيل وهو الاستثمار. لذلك يجب مراجعة سياسات التشغيل لخلق فرص العمل الدائمة في القطاع الخاص والتي من شأنها أن تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. كما يفترض أن يتم الفصل بين سياسات دعم النمو وسياسات التشغيل لتخفيض نسب البطالة لأن السياسات الأولى تعتمد على الإنفاق الحكومي والذي يزاحم في مرحلة معينة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني، بينما يفترض من سياسات القضاء على البطالة هو تشجيع الاستثمار الخاص الخالق لمناصب العمل.

الهوامش والمراجع:

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، سنة 2004 ، ص ص 121- 120 .

² المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، الدورة العامة 26، جويلية 2004 ، ص ص 113 - 114 .

³ Données sur l'emploi et le chômage en Algérie,

www.mtess.gov.dz/mtss_fr_N/emploi/2008/EMPLOI%20ET%20CHOMAGE.pdf, 13/05/2010 19:37.

⁴ الطيب لوح ، وزير العمل والضمان الاجتماعي، الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي، جنيف، 15 جوان 2007 .

⁵ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2009، ص254.

⁶ وزارة المالية.

⁷ STR : sans travail à la recherche d'un .

⁸ B Hamel, **la question de l'emploi et du chômage en Algérie 1970-1990**, in : collection statistiques, Office National des Statistiques : Algérie , Sans date, PP 65-66.

⁹ عبدلي فاطمة، دراسة البطالة عند خريجي الجامعات في الجزائر(دراسة ميدانية بمديرية التشغيل لولاية البليدة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (2006/2007)، ص 23.

¹⁰ Matouk Belattaf , Baya Arhab, **Les dispositifs de lutte contre le chômage et d'insertion des jeunes et des femmes au marché du travail : état des lieux et perspectives à Bejaïa**, 3ème rencontres (jeunes & sociétés en Europe et autour de la méditerranée) « Jeunes, générations : continuités/discontinuités/ruptures ? » Marseille, les 24- 26 Octobre 2007, p2.

¹¹ عمار عماري ، بعض الملاحظات على التنمية البشرية وسبل النهوض بها في الجزائر ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الثالث حول واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الاسلامية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، نوفمبر 2007، ص08.

¹² البشير عبد الكريم، سوق الشغل الجزائري "نظرة إجمالية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 28، 2002، القاهرة، ص05.

¹³ البشير عبد الكريم ، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، جامعة الشلف، العدد 06 ، ص 187.